جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من

السيد سردجان سميلجانيك

أمين عام الجمعية الوطنية لصربيا

حول

النظام البرلماني في صربيا

دورة بلغراد

تشرين الأول / أكتوبر 2019

معالي الرئيس شواب

الزملاء الكرام الأمناء العامون

السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أرحب بكم في صربيا باسمي وباسم الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا. وإنه لمن دواعي سروري أن أكون مضيفكم وآمل، أثناء إقامتكم في صربيا، أن تتاح لكم فرصة التعرف على كرم شعبنا ومودته. لقد استضاف بلدنا بالفعل، كجزء من يوغوسلافيا السابقة، الجمعية الثانية والخمسين للاتحاد البرلماني الدولي في عام 1963

الزملاء الكرام،

سوف أغتنم هذه الفرصة لأسترعي انتباهكم إلى بعض المواضيع المهمة التي سنتناولها في الأيام القليلة المقبلة، مثل دور الرقابة البرلمانية والانفتاح البرلماني وإمكانية وصول البرلمان إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. يسرني أيضًا أن أكون قادرًا على إخباركم بالنظام البرلماني في صربيا ومناقشته معكم لاحقًا.

تعتبر جمهورية صربيا بموجب ترتيبها الدستوري جمهورية ديمقراطية برلمانية. كما تعلمون، يعتمد هذا النظام على مبادئ الفصل بين السلطات وسيادة القانون. إنه يستلزم مجموعة من القيم مثل الحرية والمساواة والتعددية واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والتضامن، وهي جزء لا يتجزأ من المبادئ الأساسية التي تطبقها جميع سلطات الدولة. تعتبر الإجراءات المحددة والمؤسسات القائمة ضرورية لتلبية احتياجات كل فرد وكذلك المجتمع ككل. وبوجود برلمان قوي في أسسه، وحدها الدولة المنظمة تجعل الديمقراطية البرلمانية قوية ومستقرة.

لدى النظام البرلماني في صربيا تاريخ عريق. ومع ظهور الدولة الصربية الحديثة، في بداية القرن التاسع عشر، تم تأسيس جمعية الأمراء المحليين في عام 1804. واسمحوا لي أن أذكركم بأن ذلك لم يحدث إلا بعد مرور 15 عامًا على الثورة الفرنسية واعتماد دستور الولايات المتحدة الأمريكية. كان هذا عندما تم إنشاء الوزارات الأولى، وفي

شباط/فبراير 1835، اعتمدت الجمعية الوطنية الكبرى أول دستور، والذي ينص على فصل السلطات مع دور محدد بوضوح للجمعية الوطنية. تطورت الجمعية الوطنية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من خلال اعتماد سلسلة من اللوائح التي وضعت الأساس لنظام تمثيلي حقيقي في صربيا. وذلك عندما تم تقديم الاقتراع السري للمرة الأولى، حصل البرلمان على نظامه الداخلي ولجانه البرلمانية، بالإضافة إلى سلطة الإشراف على عمل الحكومة. زود دستور 1903 البرلمان بالدور الذي يضطلع به اليوم.

بعد الحرب العالمية الثانية، في عام 1946، صوتت النساء والجنود لأول مرة في الانتخابات البرلمانية في صربيا. وبموجب الحكم الشيوعي، عملت الجمعية وفق مبادئ نظام المندوبين داخل حزب واحد فقط. أجريت أول انتخابات متعددة الأحزاب للجمعية الوطنية لصربيا بعد الحرب العالمية الثانية في كانون الأول/ديسمبر 1990 .

تعد صربيا اليوم واحدة من الدول التي يتمتع المواطنون فيها بحرية المشاركة في الحياة السياسية والحزبية. لقد مر ما يقرب من ثلاثين عامًا على إعادة إدخال نظام متعدد الأحزاب، وبذلك يمكن أن نقول إن المؤسسات الديمقراطية الأساسية قد تم إعادة تأسيسها وتعزيزها، وأن آليات الرقابة قد تم تطويرها بشكل كافٍ للإشراف بنجاح على سير العمليات الجارية داخل المجتمع والأنظمة السياسية. ومع ذلك، كما ذكرت آنفاً، تتضمن الديمقراطية البرلمانية مجموعة من المؤسسات والإجراءات والمعايير التي يجب تحسينها باستمرار لمواجهة التحديات المعاصرة. نحن ندرك أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه، هناك دائمًا مساحة كافية لإجراء مزيد من التحسينات.

أود الآن أن أقدم لكم بإيجاز دور الجمعية الوطنية وهيكلها. لقد نص دستور جمهورية صربيا على دور هذه الجمعية الوطنية، فهي الهيئة التمثيلية العليا وصاحب السلطة الدستورية والتشريعية في جمهورية صربيا. وللجمعية الوطنية، في نطاق اختصاصها، وظائف تمثيلية وتشريعية وانتخابية وإشرافية. وتكون أفعالها وقراراتها نهائية وملزمة بشكل عام ولا يمكن الطعن فيها إلا أمام المحكمة الدستورية.

تتألف الجمعية الوطنية من مجلس واحد وتضم 250 من أعضاء البرلمان. يترأس رئيس المجلس، الذي قد يحل محله خمسة نواب، الجمعية الوطنية. وعندما يتعلق الأمر بالهيكلة على أساس الجنس – غالبية أعضاء البرلمان هم من الرجال – 157 نائباً أو 62.8 ٪، في حين أن هناك 93 امرأة أو 37.2 ٪، مما يصنف ترتيب مجموعتنا السابعة والعشرين في العالم من أصل 192 برلماناً، وفقاً لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي اعتباراً من 1 تموز/يوليو من هذا العام. وترأس الجمعية الوطنية امرأة، وتشغل النساء اثنين من مقاعد نائب الرئيس الخمسة، كما ترأس 8 من أصل 20 لجنة وأربع من 14 مجموعة برلمانية. هناك 40 أو 16 ٪ من النواب الشباب الذين هم دون الـ 40 سنة.

الجزء الأكبر من العمل البرلماني يحدث في الجلسات العامة. وإن النواب الناشطين في الجلسة العامة يقومون أيضًا بواجباتهم البرلمانية من خلال المشاركة في أعمال 20 لجنة ولجنتين فرعيتين وثلاث مجموعات عمل ولجنتين.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، فإن الجمعية الوطنية هي عضو في 11 منظمة برلمانية دولية والعديد من المبادرات الإقليمية، وأنشأت مجموعات الصداقة مع 83 دولة.

من أجل القيام بواجباتهم البرلمانية، يتم مساعدة النواب في عملهم من قبل حوالي 400 موظف يؤدون مهام مهنية وغيرها لتلبية احتياجات الجمعية الوطنية ويشكلون خدمة الجمعية الوطنية التي أديرها. في هذه الوظيفة، ساعدني نائب وأربعة مساعدين يديرون بدورهم أربعة قطاعات.

واسمحوا لي أن أقدم لكم مثالاً تقديرياً على الأعمال العامة للجمعية الوطنية. سأعطيكم مثالاً من العام الماضي، 2018، عندما كان لدينا 19 جلسة عامة للجمعية الوطنية، تم خلالها تقديم 271 اقتراح قانون، وتمت الموافقة على ما يقرب من 17 ألف تعديل (16،891) و218 قانونًا و80 قرارًا وأعمال أخرى.

إن الجمعية الوطنية، مثل كل برلمان في العالم، هي الأكثر تميزا بإقرار القوانين وتمثيل المواطنين. لقد توسعت أدوار الجمعية الوطنية مع زيادة احتياجات المجتمع. إن الجمعية الوطنية اليوم هي المكان الذي يتم فيه انتخاب أهم المسؤولين في فرعي السلطة الآخرين، وكذلك الهيئات والمؤسسات والهيئات الحكومية المستقلة – بما في ذلك تعيين رئيس الوزراء والوزراء ومحافظ البنك الوطني وأمين المظالم. ورئيس مؤسسة التدقيق الحكومية، وكذلك القضاة الذين يتم انتخابهم لأول مرة لوظيفة قضائية ورؤساء المحاكم والمدعين العامين وغيرهم.

بما أن الجمعية الوطنية مخولة بسلطات انتخابية عند تعيين أعلى الهيئات التنفيذية، فإنها تقوم أيضًا بالإشراف على السلطة التنفيذية. بهذه الطريقة، يمكن للنواب تمرير اقتراح بالثقة أو عدم الثقة في الحكومة أو بعض الوزراء. لديهم إمكانية الاستجواب كذلك. كل يوم ثلاثاء وخميس، عندما تكون الجمعية الوطنية في جلسة، يستخدم أعضاء البرلمان الحق في أن يطلبوا من الوزراء الفرديين وغيرهم من المسؤولين الحكوميين المعلومات والتفسيرات اللازمة التي يحتاجونها لأداء واجباتهم البرلمانية. بالإضافة إلى الوزارات الفردية، يمكن للنواب مخاطبة سلطات الدولة الأخرى من خلال المسائل البرلمانية. كل أخر خميس من الشهر، يحضر أعضاء الحكومة جلسات الجمعية الوطنية ليجيبوا على الأسئلة البرلمانية. على مستوى اللجان البرلمانية، يتم بانتظام فحص تقارير الإحاطة الفصلية حول عمل الوزارات. تدرس اللجان والجلسة العامة أيضًا تقارير المؤسسات المستقلة الهامة وسلطات الدولة والهيئات التنظيمية لجمهورية صربيا، مثل أمين المظالم ومفوض المعلومات ذات الأهمية العامة وحماية البيانات الشخصية، ومفوض حماية المساواة، وهيئة مكافحة الفساد، والمجلس المالي، ومؤسسة التدقيق الحكومية. ويتبع ذلك اعتماد استنتاجات خاصة يتم رصد تنفيذها بشكل أكبر.

زملائي الاعزاء،

مثل العديد من البرلمانات الأخرى في العالم، تواجه جمعيتنا عددًا من التحديات. وهي تشمل بالتأكيد الانفتاح ومشاركة أكبر للمواطنين في عمل البرلمان والجهود التي نستثمرها لتحسين الدور التمثيلي والإشرافي للبرلمان. في

السنوات الأخيرة، تم إحراز تقدم كبير في هذه المجالات بدعم من العديد من الشركاء من البلاد وخارجها مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤسسة ويسمينستر وغيرها.

اعتمادًا لنموذج البرلمان البريطاني في عام 2010، تم تقديم معهد الاستماع العام كمنتدى فريد للمناقشات بين النواب والسلطات التنفيذية والخبراء في مجالات معينة والمنظمات غير الحكومية.

فيما يتعلق بالشفافية، أحتاج إلى الإشارة إلى أنه وفقًا للعديد من الدراسات، تعد الجمعية الوطنية واحدة من أكثر مؤسسات الدولة شفافية في جمهورية صربيا. يتم بث جلسات الجمعية الوطنية على الهواء مباشرة من قبل هيئة الإذاعة الوطنية العامة وعلى موقعنا على شبكة الإنترنت، كما هو الحال مع جلسات اللجان وهيئات العمل الأخرى، وجلسات اللجان خارج مقر الجمعية، وجلسات الاستماع العامة والمؤتمرات الصحفية وغيرها من الأنشطة الجمعية الوطنية.

يحضر جلسات هيئات العمل في الجمعية الوطنية ممثلو الهيئات والمنظمات والهيئات الحكومية المستقلة وكذلك ممثلو المجتمع المدني عند مناقشة القضايا ذات الصلة بعملهم، وذلك بناءً على دعوة موجهة.

فيما يتعلق بانفتاح الجمعية الوطنية، أود التأكيد على أننا مكّنا المواطنين من المشاركة في جلسات الاستماع والمناقشات العامة من خلال صفحة الويب الالكترونية للجمعية الوطنية التي تتيح لهم فرصة لطرح الأسئلة وتقديم اقتراحات بشأن القضايا التي تجري مناقشتها، ومشاهدة البث المباشر لجلسات الاستماع العامة. بلغ عدد زيارات مبنى الجمعية الوطنية، الذي كان خلال عام 2018 ما يقرب من عشرة آلاف (9577)، منها أكثر من خمسة آلاف من التلاميذ والطلاب (5457)، تشهد على انفتاح الجمعية الوطنية.

من أجل تمكين النواب من الاتصال المباشر مع المواطنين من الأماكن التي يعيشون فيها ومناقشة القضايا الحالية داخل ولايتهم القضائية، تم إطلاق مشروع ناجح في عام 2009 لإنشاء مكاتب برلمانية في جميع أنحاء صربيا، ويبلغ عددهم اليوم 50مكتبا برلمانيا.

هذا النوع من النهج والنتائج هي التي حسنت الممارسة وجعلت عمل الجمعية الوطنية مثالاً على الممارسة الجيدة على المستوى العالمي. تم ذكر الجمعية الوطنية مرارًا وتكرارًا كمثال على الممارسة الجيدة في التقرير البرلماني العالمي لعام 2017، الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. سأؤكد من جديد أن هدفنا هو زيادة مشاركة المواطنين في أنشطة الجمعية الوطنية وتطوير صورة أكثر إيجابية عن عملنا امام الراي العام. كما تلقينا ثناء من أمانة شراكة الحكومة المفتوحة على النتائج التي حققناها، واعتمدنا خطة عمل الانفتاح التي تعد جزءًا لا يتجزأ من خطة الانفتاح الحكومية، وفقًا للمبادئ التوجيهية للأمانة.

حضرة السيدات والسادة

أتطرق الآن إلى النقاط ذات الأهمية لتطوير الجمعية الوطنية في الفترة المقبلة والتي تزيد في تعزيز دور الرقابة والتحسين التكنولوجي لأنشطة الجمعية الوطنية.

فيما يتعلق بتحسين الرقابة على السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى المسائل البرلمانية وأنشطة اللجان، هناك مجالات خاصة تغطيها أيضا مجموعات برلمانية غير رسمية، مثل الشبكات البرلمانية النسائية، GOPAC صربيا (المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد)، منتدى الطاقة، التجمع الاقتصادي والشبكة الخضراء وفريق التركيز المعني بأهداف التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك وكخدمة الجمعية الوطنية، نحن ملتزمون باستمرار تحسين الإجراءات وتعزيز القدرات الإدارية من أجل أن نكون قادرين على الاستجابة للتحديات والاحتياجات الجديدة. في هذا الصدد، نعتبر أيضًا أن التحديث التقني الذي تم تحقيقه من خلال تحسين أدوات تكنولوجيا المعلومات والبرامج، وإدخال معدات وأدوات تشغيل جديدة، أمر مهم للغاية. ثم هناك أنظمة الرقمنة – واسمحوا لي أن أذكركم بأن البرلمان الإلكتروني تم تقديمه

في الجمعية الوطنية في عام 2013، مما يسهل العمل إلى حد كبير ويقلل التكاليف. هدفنا هو جعل الخدمة عالية الكفاءة والمهنية وذات مستوى عال من الخبرة، وأخلاقيات العمل العالية، ملتزمة بتحقيق أعلى المعايير المهنية.

فيما يتعلق بالنهوض بالنظام البرلماني، أود أن أبلغكم أننا منذ عام 2015 نعقد بانتظام "أسبوع البرلمان" مع شركائنا المحليين، على غرار المثال البريطاني، ونحن البرلمان الوحيد في المنطقة الذي يقوم بمثل هذه الممارسة. بالتعاون مع العديد من المؤسسات والحكومات المحلية والمدارس والجامعات والمنظمات غير الحكومية، تم تصميم أنشطة تعليمية خاصة للشباب، بما في ذلك المناقشات المجانية حول البرلمانية والديمقراطية والمشاركة السياسية للمواطنين.

أخيرًا، عند الحديث عن احتمالات مواصلة تطوير الجمعية الوطنية وخدمتها، فإننا نضع في اعتبارنا خطة الأمم المتحدة لعام 2030 وخاصة الهدف 16 – "السلام والعدالة والمؤسسات القوية". كما تعلمون، فإن هذا الهدف هو تشجيع المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، ونبذ العنف، وتعزيز سيادة القانون والمشاركة السياسية، وضمان وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وموثوقة وشفافة وشاملة، إلخ

نحن ندرك أن استجابتنا للتحديات التي تواجه العصر يجب أن تكون في تنفيذ هذا الهدف بالذات وفي بناء إدارة جيدة وخاضعة للمساءلة، وبرلمان قوي، وكذلك في تعزيز المؤسسات الأخرى، وتحسين العملية الانتخابية وفي استثمار الجهود اليومية لزيادة ثقة المواطنين في الجمعية. يجب أن تكون الجمعية الوطنية مرنة ومفتوحة لجميع المواطنين. سوف نحقق ذلك من خلال إشراك المواطنين أكثر في العمليات السياسية، وعندما يبدأون في اعتبار الجمعية الوطنية مؤسسة لهم.

شكراً لكم على انتباهكم.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Mr Srdjan SMILJANIC
Secretary General of the National Assembly of Serbia

on

Parliamentary system in Serbia

Belgrade Session
October 2019

Honourable President Schwab,

Esteemed Colleagues Secretaries General,

Ladies and Gentlemen,

Allow me to bid you welcome to Serbia on behalf of the National Assembly of the Republic of Serbia and on my own behalf. It is my great pleasure to be your host. I hope that during your stay in Serbia you will have an opportunity to experience hospitality and cordiality of our people. Our country, as a part of former Yugoslavia, already hosted the 52nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union back in 1963.

Distinguished Colleagues,

I will avail myself of this opportunity to draw your attention to some of the important topics we are to deal with in the next few days, such as parliamentary oversight role, parliamentary openness and accessibility of the parliament to persons with disabilities. I am also pleased to be able to inform you about the parliamentary system in Serbia and to discuss it with you later.

By its constitutional arrangement, the Republic of Serbia is a parliamentary democracy. As you know, such a system is based on the principles of separation of powers and the rule of law. It entails a set of values such as freedom, equality, pluralism, respect for human and minority rights and solidarity, which are an integral part of basic principles applied by all state authorities. Prescribed procedures and established institutions are crucial to meeting the needs of each individual as well as of the society as a whole. Only a regulated state, with a strong Parliament at its foundation, makes the parliamentary democracy strong and stable.

Parliamentarism in Serbia has a long tradition. With the advent of the modern Serbian state, at the beginning of 19th century, the Assembly of local princes was established in 1804. Let me remind you that it was only 15 years after the French Revolution and adoption of the United States of America Constitution. This was when the first Ministries were established, and in February 1835, the Grand National Assembly adopted the first Constitution, which provided for the separation of powers with a clearly defined role of the National Assembly. The National Assembly further developed in the second half of the 19th century, by adopting a series of regulations that laid the foundation of a genuine representative system in Serbia. That is when the secret ballot was introduced for the first time, the Parliament got its Rules of Procedure and parliamentary committees, as well as the authority to oversee the work of the Government. The 1903 Constitution provided the Parliament with the role it has today.

After the Second World War, in 1946, women and soldiers voted for the first time in the parliamentary elections in Serbia. Under the Communist rule, the Assembly operated on the principles of a delegate system within only one party. The first multi-party elections for the National Assembly of Serbia after the Second World War were held in December 1990.

Today, Serbia is one of the countries where citizens are free to participate in political and party life. It has been almost thirty years since the reintroduction of multi-party system, so we can say that the basic democratic institutions have been re-established and strengthened, and the oversight mechanisms sufficiently developed to successfully oversee the functioning of the ongoing processes within the social and political systems. Yet, as I have mentioned, parliamentary democracy includes a set of institutions, procedures and standards that must be continually improved in order to meet contemporary challenges. We are aware that despite the great progress made, there is always enough room for further improvements.

I would now like to briefly introduce you to the role and structure of the National Assembly. The role of the National Assembly is laid down by the Constitution of the Republic of Serbia. The National Assembly is the supreme representative body and holder of constitutional and legislative power in the Republic of Serbia. The National Assembly, within its competence, has representative, legislative, electoral and oversight functions. Its acts and decisions are final and generally binding and can only be challenged before the Constitutional Court.

The National Assembly is unicameral and has 250 Members of Parliament. The Speaker, who may be substituted by five Deputy Speakers, chairs the National Assembly. When it comes to gender structure - majority of MPs are men – 157 MPs or 62.8%, while there are 93 women or 37.2%, which ranks our Assembly 27th in the world, out of 192 parliaments, according to the IPU data as of 1 July this year. The National Assembly is chaired by a woman, and women occupy two of the five Deputy Speaker's seats, and they also chair eight out of 20 committees and four out of 14 parliamentary groups. There are 40 or 16% of young MPs, up to 40 years of age.

The most visible part of the parliamentary work takes place in plenary sessions. Besides being active in the plenary, MPs also fulfil their parliamentary duties by participating in the work of 20 committees, two subcommittees, three working groups and two commissions.

With regard to international cooperation, the National Assembly is a member of 11 international parliamentary organisations and several regional initiatives, and it has established friendship groups with 83 countries.

In order to carry out their parliamentary duties, MPs are assisted in their work by about 400 employees who perform professional and other tasks for the needs of the National Assembly and form the National Assembly Service that I manage. In this job, I am assisted by a deputy and four assistants who also manage four sectors.

Allow me give you a quantitative example of the plenary work of the National Assembly. I will give you an example from last year, 2018, when we had 19 plenary sessions of the National Assembly, during which 271 law proposals were submitted, nearly 17 thousand amendments (16,891) and 218 laws and 80 decisions and other acts were passed.

The National Assembly, like every Parliament in the world, is most recognisable for passing laws and representing citizens. With greater needs of the society, the roles of the National Assembly expanded. The National Assembly today is the place where the most important officials of the other two branches of power are elected, as well as independent state bodies, institutions and authorities - including the appointment of the Prime Minister, Ministers, Governor of the National Bank, Ombudsperson, President of the State Audit Institution, as well as judges who are elected for the first time to a judicial function, presidents of courts, public prosecutors and others.

Since the National Assembly is vested with elective powers when appointing the highest executive bodies, it also has performs oversight of the executive power. In this way, MPs can pass a motion of confidence or no-confidence in the Government or certain Ministers. They have a possibility of interpellation as well. Every Tuesday and Thursday, when the National Assembly is in session, Members of Parliament use the right to request from the individual ministers and other government officials the necessary information and explanations that they need for carrying out their parliamentary duties. In addition to individual Ministries, MPs can also address other state authorities through parliamentary questions. Every last Thursday of the month, members of the Government attend the National Assembly sessions when they answer parliamentary questions. At the level of parliamentary committees, quarterly briefing reports on the work of ministries are regularly examined. Committees and the Plenary also examine the reports of important independent institutions, state authorities and regulatory bodies of the Republic of Serbia, such as the Ombudsperson, the Commissioner for Information of Public Importance and Personal Data Protection, the Commissioner for Protection of Equality, the Anti-Corruption Agency, the Fiscal Council, and the State Audit Institution. This is followed by adoption of special conclusions whose implementation is further monitored.

Dear colleagues,

Like many other parliaments in the world, our Assembly faces a number of challenges. They certainly include openness, greater involvement of citizens in the work of Parliament and efforts we invest to improve the representative and oversight role of the Parliament. In recent years, great progress has been made in these areas with the support of numerous partners from the country and abroad such as UNDP, OSCE, Westminster Foundation and others.

Adopting the model of the British Parliament in 2010, the institute of public hearing was introduced as a unique forum for discussions between MPs, executive authorities, experts in particular fields and non-governmental organisations.

In terms of transparency, I need to point out that, according to numerous studies, the National Assembly is one of the most transparent state institutions in the Republic of Serbia. The sessions of the National Assembly are broadcast live by the national public broadcaster and on our website, as is the case with the sittings of committees

and other working bodies, committee sittings outside the seat of the Assembly, public hearings, press conferences and other activities of the National Assembly.

The sittings of the working bodies at the National Assembly are, upon invitation, attended by representatives of independent state bodies, organisations and authorities, as well as representatives of the civil society, when discussing issues relevant to their work.

With regard to the openness of the National Assembly, I would underline that we have enabled an engagement of citizens in public hearings and debates through the National Assembly's web page which provides them with an opportunity to ask questions and make suggestions on the issues being discussed, and to watch live streaming of the public hearings. The number of visits to the building of the National Assembly, which during 2018 was almost ten thousand (9577), of which over five thousand were pupils and students (5457), testify to the openness of the National Assembly.

In order to enable MPs to have direct contact with citizens from the places where they live and discuss with them current issues within their jurisdiction, a successful project was launched in 2009 to set up parliamentary offices across Serbia, the number of which amounts to 50 today.

It is this kind of approach and the results that have improved the practice and made the work of the National Assembly an example of good practice at the global level. The National Assembly has been mentioned repeatedly as an example of good practice in the 2017 Global Parliamentary Report, jointly prepared by the IPU and *UNDP*. I will reiterate that it is our goal to increase the citizens' participation in the National Assembly's activities and to develop a more positive image of our work in the public. We have also received commendations from the Secretariat of the Open Government Partnership (*OGP*) for the results we have achieved, and we have adopted the Openness Action Plan, which is an integral part of the Government's openness plan, in accordance with the Secretariat's guidelines.

Ladies and Gentlemen,

I now come to the points of interest for the development of the National Assembly in the coming period. These are, of course, further strengthening of the oversight role and technological improvement of the National Assembly's activities.

In terms of improving oversight of the executive, in addition to parliamentary questions and committees' activities, there are special fields also covered by informal parliamentary groups, such as Women's Parliamentary Networks, GOPAC Serbia (Global Organisation of Parliamentarians against Corruption), Energy Forum, Economic Caucus, Green Network and Focus Group on Sustainable Development Goals.

Moreover, as a National Assembly Service, we are committed to continuously improving procedures and strengthening administrative capacity in order to be able to respond to new challenges and needs. In this regard, we also consider that the

technical modernisation achieved by improving IT and software tools, introducing new equipment and operating tools, is very important. Then there is the digitisation – let me remind you that *e-parliament* was introduced in the National Assembly in 2013, which significantly facilitates work and reduces costs. Our goal is to make the Service highly efficient, professional and with high level of expertise, and high work ethics, committed to achieving the highest professional standards.

Regarding the promotion of parliamentarism, I would like to inform you that since 2015 we have been regularly organising "Parliament Week" with our local partners, modelled on the British example, and we are the only Parliament in the region with such a practice. In cooperation with numerous institutions, local governments, schools, universities and non-governmental organisations, special educational activities are designed for young people, including free discussions on parliamentarism, democracy and political participation of citizens.

Finally, speaking about the prospects for the further development of the National Assembly and its Service, we have in mind the 2030 United Nations Agenda and particularly the Goal 16 - "Peace, justice and strong institutions". As you know, this Goal is to promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, to reject violence, to promote the rule of law and political participation, to ensure access to justice for all and to build effective, reliable, transparent and inclusive institutions, etc.

We are aware that our response to the challenges of the times ahead needs to be in the implementation of this very Goal and in building up a good and accountable administration, a strong Parliament, as well as in strengthening other institutions, improving the electoral process and in investing daily efforts to increase citizens' confidence in the Assembly. The National Assembly needs to be flexible and open to all citizens. We will achieve this by involving citizens more in political processes, and when they begin to perceive the National Assembly as their institution.

Thank you for your attention.